المحاضرة 08: سعر الصرف

-1 الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية المؤثرة مباشرة على العلاقة بين الأسعار المحلية و الخارجية، على اعتبار أنه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.

من هنا تبرز أهمية دراسة سعر الصرف و كذا التطرق إلى أشكاله المختلفة، و الأسواق التي يتحدد فيها، إضافة إلى نظم الصرف المتعارف عليها.

1-1 ماهية سعر الصرف

أ- تعريف سعر الصرف: هناك العديد من المفاهيم و التعاريف التي يمكن استخدامها لتوضيح مفهوم سعر الصرف منها :

- سعر الصرف هو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني خلال زمن محدد.
- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.
- هو سعر عملة بلد معبر عنها بعملات دول أجنبية (أخرى) أو هو سعر وحدة نقدية لدولة معينة (عملة محلية) بتعبير وحدة نقدية لدولة أخرى .
- سعر الصرف هو ثمن العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.
- سعر الصرف هو سعر الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقوما بما تساويه هده الوحدة من العملات الأجنبية الأخرى.

و رغم اختلاف هده التعاريف فإنها تشترك في توضيح الآتي :

- إن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- إن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.

والواقع أن مفهوم سعر الصرف يظهر جليا من خلال ما يعرف بعملية الصرف، هذه العملية التي بواسطتها يمكن الحصول في بلد ما مقابل عملة هذا البلد على وسائل تسوية صالحة في الخارج.

أو هي تلك الوسائل التي يتم الحصول عليها في دولة ما ، لتسوية المدفوعات في بلد آخر، وبهذا المعنى فإن المقصود بهذه العملية هو النقود الأجنبية أو الأوراق التي تعطي حقا في الحصول عليها (مثلا الكمبيالات المحسوبة على الخارج أو الحوالات المصرفية المختلفة الأنواع)

ب- أشكـــال سعـــر الصـرف :

لسعر الصرف أشكال متعددة تتمثل في :

1. سعـر الصـرف الاسـمي :

يعرف السعر الاسمي على أنه:" السعر الرابط بين عملتي دولتين"،ويعرف أيضا أنه :" السعر العملي اليومي في سوق الصرف الناتج عن مقابلة العرض والطلب";

أو أنه:" قيمة العملة المحلية مقابل وحدة أو مجموعة وحدات من العملة الأجنبية ".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص ما يلي:

- يحسب سعر الصرف الاسمي بالرجوع إلى عملة واحدة، وغالبا ما تحسب القيمة العددية بالنسبة للدولار الأمريكي.
- يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغيرات العرض والطلب على العملة في السوق في لحظة ما، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.
- تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال مؤشر سعر الصرف الاسمي، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس حصيلة التقلبات في العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.
- تقوم البنوك، مكاتب الصرف بنشر سعر الصرف حيث يتم وضع سعرين اسمين ، سعر لشراء العملات الأجنبية وآخر لبيعها، حيث يكون الأول أقل من الثاني.
- ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وآخر موازي معمول به في الأسواق الموازية.

2. سعر الصرف الحقيقي :

هو سعر صرف اسمي معدل بالرقم القياسي المقارن للأسعار، وعليه يهتم بتأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التي تتم من خلالها التعبير عن قيمة العملة i بدلالة القوة الشرائية لسلع البلد j

ويمكن كتابة الصيغة التالية :

$$SR = SN \frac{P_j}{P_i}$$

حيث: **SR**: سعر صرف حقيقي

SN : سعر الصرف الاسمي

P_i : مستوى الأسعار في البلد المعني

P_j: مستوى الأسعار في البلد المقارن

وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي يقيسا القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا لو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وعبرنا عنهما بهذه العلاقة فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر وللتوضيح أكثر فإن سعر الصرف الحقيقي هو السعر للسلع بين بلدين فإذا زاد سعر الصرف الحقيقي زادت كمية السلع الأمريكية التي يمكن شرائها بالعملة الوطنية بمعنى أنه كلما زادت القوة الشرائية في الجزائر كلما دل على أن قيمة العملة تتثمن والعكس

3. سعر الصرف الفعلي أو متعدد الأطراف:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، فهي تعتبر ضرورية عندما يراد الحصول على علامة أو نقطة تلخص القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل عملات الشركاء التجاريين للبلد، فهو يدل على مدى تحسن أو تطوير عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل : سنة الأساس ، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، ونميز بين سعرين فعليين:
- سعر الصرف الفعلي الاسمي: هذا المؤشر يقيس لبلد ما تطور سعر عملته بالنسبة لعملات شركائه التجاريين مرجحة بالقيم النسبية للمبادلات مع البلدان المعنية.
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي يأخذ زيادة على أهمية المبادلات التجارية التناسبية ، الفروقات التناسبية الأطراف الحقيقية وحسابه صعب، لكنه يمثل السعر الأكثر كمالا.
إضافة إلى سعر صرف التوازن: وهو السعر الذي يؤمن التوازن الاقتصاد الكلي بمعنى آخر هو السعر الذي يسمح للسلطات بالوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية

ج- وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه :

*** وظائف سعر الصرف :**

من خلال ما تم التطرق له سابقا فإن سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، و عليه فالسعر العالمي والسعر المحلي مرتبطان من خلاله، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية ، وتكلفة الموارد المستوردة ، ومن ذلك على التضخم والعمالة. وعموما يمكن إجمال وظائف سعر الصرف في النقاط التالية :
- **الوظيفة القياسية** : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).
- **الوظيفة التطويرية**: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.
- **الوظيفة التوزيعية** : وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

*** العوامل المؤثرة :**

هناك عدة عوامل تؤدي إلى تغير سعر الصرف والمتمثلة في :

- التغيرات في قيمة الصادرات والاستيراد :

فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الاستيراد ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.

- تغير معدلات التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى تخفيض قيمة العملة في سوق الصرف، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم تعمل على تقليل استيراد الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف في مقابل تزايد عرض هذه العملة مما يعني أن لحالة التضخم أثر تغير سعر صرف العملات المختلفة.

- التغير من معدلات الفائدة :

فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة (حقيقية) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

- التدخلات الحكومية :

وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سوق العملة إذا كان غير ملائم للسياسة المالية والاقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها.